ASJP Algerian Scientific Journal Platform
مجلة المجتمع والرياضة
Society and Sports Journal
ISSN: 2602-7992 EISSN: 2710-8384
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/493
المجلد: 4 العدد: 1 .(جانفي2021) ص44/61

مكتسبات المدرسة الجزائرية الحديثة في ظل المتغيرات التربوية الحالية وتأثيرها على المجتمع الجزائري – مقاربة سوسيولوجية –

current The gains of the modern Algerian school in the shadow of educational developments and its impact on Algerian society - Sociological approach –

د.شوشان زهرة[1] * أ. قاسي سمير [2]

[1] جامعة آكلي محند أولحاج البويرة – البويرة(الجزائر) zahrachouchane20@gmail.com

[2] جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 2 (الجزائر)، gaci_samir@yahoo.com

تاريخ الاستقبال: 2020/06/24؛ تاريخ القبول: 2020/10/14؛ تاريخ النشر: 2021/01/15

ملخص: استطاعت الجزائر في مرحلة التشييد التي تلت الاستقلال بناء وتأسيس الهياكل القاعدية وجزأرة التعليم. وعرفت آنذاك إصلاحات عديدة منها التعريب والانتقال إلى التعليم الأساسي... ثم شهدت في فترة التسعينات ركودا في التنمية في مختلف القطاعات. وانطلاقا من الألفية الثالثة عرفت تنمية واسعة نتيجة تحسن الوضع العام للجزائر، فبعثت من جديد إصلاحات ومشاريع بناء الهياكل التربوية الكبرى وتكوين إطارات ناجعة وفق مقاربات وطرائق تعليم جديدة تواكب التطور الذي حدث في السياق التربوي العالمي. كما شهدت هذه الفترة بداية ظهور متغيرات جديدة في الواقع التربوي للمجتمع الجزائري. هذه الدراسة الاستطلاعية تهدف إلى تسليط الضوء عليها ومعرفة أسباب ظهورها. وفي مقابل هذا الوضع الجديد اعتمدت الدولة سياسات تعليمية جديدة لمواجهة هذه الظواهر وإدماجها في النسق التربوي الوطني. حفاظًا على المكتسبات الضخمة التي حققتها الجزائر . في هذه المنظور تأتي هذه الورقة، بالتحليل والمناقشة وفق مقاربة سوسيولوجية، واقع المدرسة الجزائرية بين الماضي والحاضر. والوقوف على الآليات الممكن تجنيدها لتحقيق التغيير المأمول في خضم هذه البيئة الجديدة.

الكلمات المفتاحية: مكتسبات المدرسة الجزائرية؛ المدارس الخاصة؛ الدروس الخصوصية.

Abstract : Algeria was able, in the construction phase, which followed independence, to build the basic educational structures. At that time, it underwent many reforms ... From the third millennium, there was a significant development following the improvement of the situation in Algeria, it therefore resuscitated new projects to build major educational structures and create effective frameworks according to new pedagogical approaches, which keep pace with the development that has occurred in the global educational context. This period also saw the start of the emergence of new changes in the educational reality of Algerian society. In this perspective, this analysis is part of a sociological approach, the reality of the current Algerian school.

Keywords: The gains of the Algerian school; private schools; private lessons.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

مارس الاحتلال الفرنسي عدة أساليب قمعية من أجل طمس الشخصية الوطنية، لذا حارب التعليم بكل أشكاله، فوجدت الجزائر المستقلة نفسها أمام تحديات جسيمة وخاصة وأن نسبة الأمية تجاوزت 85 % إبان الاستقلال، وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية الفتية في بناءها لمدرسة على أسس صحيحة، الانطلاق من نقطة الصفر على أنقاض ما تركه المستدمر الفرنسي بعد خروجه من الجزائر.

وقد مرّت المدرسة الجزائرية بعدة مراحل انطلاقا من الاستقلال (1962) كنقطة مرجعية لورقة بحثنا هذا إلى يومنا هذا، وهو التمفصل الأول الذي حدث في المجتمع الجزائري الفتي، نقله من مدرسة كولونيالية تمييزية لم تُتح الفرصة لأبناء الشعب الجزائري المحتل بتلقي التعليم، ما عدا لطبقة ميسورة الحال لا تمثل إلا نسبة قليلة جدا التي تلقت تعليما باللغة الفرنسية ممزوجا بالعقيدة المسيحية، كان هدفها مسخ الهوية الإسلامية للمجتمع الجزائري طوال قرن و32 سنة من الزمن. إلى مدرسة ميزت المرحلة الأولى بموروثها الغربي بمضامينه، في مواجهة أكثر من 85% من الأميين، وتأطير شبه منعدم. وقد تم تنصيب اللجنة الوطنية الأولى لإصلاح التعليم سنة 1963-1964، كانت البداية بإجراءات تخص السيادة الوطنية [1] فلم يكن الاهتمام في هذه المرحلة بطرائق التدريس، ولا بالعملية التربوية، بل بإجراءات استعادة الهوية الوطنية للمجتمع الجزائري وإبطال العمل بالقوانين والإجراءات المدرسية التي تتعارض مع السيادة الوطنية، وقد نظمت الجزائر في 1963 أول حملة وطنية لمحو الأمية، شارك فيها عدد كبير من الموظفين في كل القطاعات بما فيهم المعلمين في ذلك الوقت. كان هدفها محاربة الجهل بشعار – الحرب على الجهل-أتحرر، وقد تبعها إنشاء المركز الوطني لمحو الأمية سنة 1964 بموجب مرسوم رئاسي رقم 64-269 المؤرخ في 31 أوت 1964. وضع هذا المركز بعدها تحت وصاية وزارة التربية الوطنية في مارس1966 [2] وهكذا بدأت المدرسة الجزائرية انطلاقتها من الاستقلال إلى الآن، ميزتها متغيرات المرحلة وسياقها التي مرت به.

الإشكالية

يشهد نظام التربية والتعليم العالمي الآن تحولات جذرية في طرق وأساليب تناوله، مسايرا في ذلك آخر الدراسات والبحوث حول عمليات وآليات بناء التعلّمات في ذهن المتعلم. انطلاقا من بداية القرن الواحد والعشرين إلى اليوم. بما أتاحه التطور التكنولوجي المذهل، وامتد في كل المجالات الأخرى. ومن أهم مظاهر هذا التطور، بالإضافة إلى تدفقات السلع ورؤوس الأموال والهجرة، تدفق المعلومات بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية منذ بدايتها. وبالتالي زادت من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة والمجتمع على حد سواء. كما فتحت النقاشات الواسعة حول التأثيرات العميقة لهذا السياق الجديد بمتغيراته الاجتماعية والثقافية على المدرسة بكل مكوناتها.

وقد عملت الجزائر على توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية الضخمة من هياكل وإطارات والاستعانة بالخبراء، لمسايرة هذا التطور من خلال التحول الذي حدث في بداية القرن 21، بالتحول في تناول المناهج من المقاربة بالمضامين والأهداف إلى المقاربة بالكفاءات مع الجيل الأول، الذي تبعه الجيل الثاني الذي تبنى مقاربة أشمل وهي المقاربة النسقية التي تنقل المتعلم من اكتساب الموارد المعرفية إلى عملية النقل بتجنيدها في الواقع المعاش كسلوك اجتماعي وفق قيم المجتمع الجزائري المحافظ.

فـ" تحولت المدرسة باختصار من ظاهرة تربوية بسيطة إلى ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد." [3] وسخرت الدولة كل الإمكانيات لنجاح هذه العملية الاستراتيجية مركزة على المورد البشري لزيادة كفاءاته وبالتالي الرفع من فعاليته وأدائه التربوي. ورغم كل هذه المكتسبات إلا أننا نشاهد تدهور نتائج التلاميذ من جهة، وقطيعة بين المدرسة والمجتمع من جهة أخرى بتبنيه استراتيجيات جديدة لتجاوز تعثرات أبنائهم الدراسية، بدلا من تطور المجتمع إلى مستوى المقاربات التربوية المعاصرة.

تساؤل الإشكالية:

- ماهي مكتسبات المدرسة الجزائرية الحديثة في الألفية الثالثة وما علاقة ذلك بحاضر المجتمع الجزائري التربوي؟
- ماهو ردّ فعل المجتمع الجزائري لتجاوز متغيرات المدرسة الجزائرية في القرن 21؟
- ماهي القراءة الصحيحة لهذه المتغيرات الجديدة في حاضر المدرسة الجزائرية وما الحلول التي تقترحها المقاربة السوسيولوجية للتأسيس لمرحلة جديدة؟

الفرضيات:

- حققت الجزائر مكتسبات ضخمة للمدرسة الجزائرية انطلاقا من القرن 21، إلا أن رد فعل المجتمع الجزائري كان سلبيا في التعامل مع المقاربة الجديدة للتعليم. من خلال بروز ظاهرة الدروس الخصوصية، لتجاوز الصعوبات الدراسية لأبنائهم المتمدرسين، الناتجة من استعمال المقاربة بالكفاءات في بناء مناهجها التربوية الحالية.

منهجية البحث:

من أجل تحليل ومناقشة مكتسبات المدرسة الجزائرية باعتماد مقاربة سوسيولوجية، اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي. بما أن الدراسة الاستطلاعية تهدف للحصول على البيانات والاحصائيات الكمية والنوعية، انطلاقا من المؤشرات المتعلقة بمكتسبات المدرسة الجزائرية، ورد فعل المجتمع على التغيرات التي حدثت بداية القرن 21، وإعطائها القراءة السوسيولوجية المتعلقة بالتأسيس لمرحلة جديدة، في ظل هذه المتغيرات التربوية الحالية التي برزت في لمجتمع الجزائري.

الإطار المكاني والزماني: استهدفت الدراسة الاستطلاعية التعرف على التغيرات التي حدثت في قطاع التربية الوطنية من إصلاحات تخص النظام التربوي الجزائري، الذي كانت انطلاقته في سنة 2003 إلى الآن. وما تبعه من ظواهر اجتماعية تربوية جديدة في المجتمع الجزائري في هذه الفترة.

2. مكتسبات المدرسة الجزائرية في الألفية الثالثة:

لا أحد ينكر المنجزات التي حققتها الجزائر للمدرسة انطلاقا من الاستقلال إلى اليوم، إلا أننا سنتناول هذه المكتسبات منذ بداية القرن 21 وتحديدا انطلاقا من السنة الدراسية 2004/2003. نظرا للنقلة النوعية التي حدثت للمناهج التربوية من جهة، والفرصة التي أُتيحت للجزائر لحدوث هذه النقلة من مدرسة كمية إلى مدرسة نوعية من جهة أخرى، نتيجة توفر الشروط المادية والبشرية بعد خروجها من مأزق العشرية السوداء وتبنيها للمصالحة الوطنية، وارتفاع سعر البترول الذي سمح بتوفير موارد مالية ضخمة بعثت عجلة التنمية بعد ركودها لأكثر من عشرية من الزمن... وقبل التعرض لأهم لهذه التحولات، نستعرض مكتسبات المدرسة الجزائرية قبل القرن 21.

1.2 مكتسبات المدرسة الجزائرية قبل القرن 21:

يتجه معظم الباحثون والخبراء في المجال التربوي اليوم إلى تبني الاتجاه النسقي في تعريف المدرسة، "وينظرون إليها بوصفها نظاما اجتماعيا ديناميكيا معقدا و مكثفا... وفي هذا السياق يعرف فرديناند بويسون Ferdinand Buisson المدرسة بأنها: مؤسسة اجتماعية ضرورية، تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة و الدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة ، و دمجها في إطار الحياة الاجتماعية"...و يرى شيبمان Shipman أن المدرسة" شبكة من المراكز و الأدوار التي يقوم بها المعلمون و التلاميذ ، حيث يتم اكتساب المعايير التي تحدد لهما أدوارهما المستقبلية في الحياة الاجتماعية."[4] وهذه النظرة للمدرسة تدل على الأهمية التي تحظى بها المدرسة في المجتمع، ولهذا عملت القيادة الجزائرية منذ الاستقلال في هذا الاتجاه. ووعيا منها شكلت لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول في

1962/12/15، حددت الاختيارات الوطنية الكبرى، كتلك الاختيارات التي تمثلت في التعريب و الجزأرة و ديمقراطية التعليم و التكوين العلمي والتكنولوجي...[5] و كانت إحصائيات التأطير خلال السنة الأولى من الاستقلال 63/62-التعليم الابتدائي-[6] كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) يبين إحصائيات التأطير سنة أولى ابتدائي 63/62

النوع	السلك	جزائريون	أجانب	المجموع
اللغة العربية	– معلمون	161	04	165
	– مساعدون	1547	83	1630
	– ممرنون	1634	23	1657
المجموع 1		3342	110	3452
اللغة الفرنسية	– معلمون	856	2265	3121
	– مساعدون	3643	4093	7736
	– ممرنون	4855	744	5599
المجموع 2		9354	7102	16456
المجموع العام		12696	7212	19908

تظهر الإحصائيات في أول سنة دراسية في الجزائر المستقلة التحدي الكبير الذي كان ينتظر المسؤولين عن القطاع منذ البداية في إعادة الكفة لصالح اللغة الوطنية وفق المنطلقات العقائدية والسياسية الأصيلة. والصعوبات التي اعترضت هذه العملية الحيوية. فقد كانت اللغة الفرنسية هي المسيطرة بقيمها الحضارية المسيحية التي زرعت في الشخصية الجزائرية بقوة الحديد والنار طوال تواجد المحتل الفرنسي الذي استمر لقرن و32 سنة. فليس من السهولة حدوث هذا الانتقال الاستراتيجي

في فترة وجيزة، ولهذا استمرت هذه الفترة الانتقالية لعشريتين كاملتين (1980/1962).

بعد مرور المرحلة الأولى والثانية الممتدة من (1980/1962) التي ميزها صدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أبريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر[7]. الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على النظام التعليمي في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فكان أول تأسيس فعلي للمدرسة الجزائرية الحديثة، كمنظومة وطنية أصيلة... وحق المواطن الجزائري في التربية والتكوين.

جاءت المرحلة الثالثة 1980 -2002 التي تمثلت في إقامة إصلاح شامل لنظام التعليم في الجزائر بداية من السنة

الدراسية 1981/1980 من خلال الأمر 76-35 المؤرخة في 06 أبريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية التكوين. وقد تم تعميمه بشكل تدريجي سنة بعد سنة، تدوم فيها فترة التمدرس الإلزامي 9 سنوات.

- **تطور أعداد التلاميذ والأساتذة والمدارس في الفترة 2002/1962.**[8]

الجدول رقم (2) يبين أعداد التلاميذ والأساتذة والمدارس في الفترة 2002/1962

العدد / السنوات	عدد تلاميذ التعليم الابتدائي	عدد تلاميذ التعليم الأساسي	عدد تلاميذ التعليم الثانوي	عدد الأساتذة والمعلمين	عدد المدارس والمتوسطات	عدد الثانويات
63/62	777636	30790	5840	23612	2627	39
66/65	1332203	107944	12213	35798	4657	52
69/68	1551489	138502	22084	44391	6092	63
70/69	1689023	162198	28630	49339	6334	67
71/70	1851416	191957	34988	54659	6986	72
74/73	2376344	299908	65673	66357	7921	93
77/76	2782044	489004	112003	92194	8857	142
80/79	3061252	737902	183205	121702	9907	208
81/80	3118827	804521	211948	127855	9868	230
86/85	3481288	1399890	423502	207252	12921	415
89/88	3911388	1396326	714966	258470	13942	705
93/92	4436363	1558046	747152	343507	16468	883
97/96	4674947	1762761	865481	322904	18355	1100
02/01	4691870	2115087	1041047	331602	20014	1289

- **التحليل السوسيولوجي لمكتسبات المدرسة حتى نهاية القرن 20**

يبين جدول الإحصائيات المتعلقة بمكتسبات المدرسة الجزائرية من الاستقلال وحتى سنة 2002، التطور المطرد لعدد التلاميذ من سنة دراسية لأخرى. وتكفل الدولة الجزائرية ببناء الهياكل الضرورية لاستقبالهم من مدارس وثانويات، التي تطور عددها بشكل موازي لتطور عدد التلاميذ. وتوفير العدد الكافي من المؤطرين، من معلمين وأساتذة. فقد انتقل عددهم من 23612 في السنة الدراسية 63/62 إلى أن وصل إلى 331602 في السنة الدراسية 02/01...هذا التطور الهام أكسب المدرسة الجزائرية المكانة الأولى في النسق الاجتماعي باعتبارها تحت – نسق التنشئة الاجتماعية إلى جانب الأسرة.

اعتمدت المدرسة الجزائرية في هذه الفترة 2002/1962 في وضع البرامج الدراسية على المقاربة بالمضامين، ثم انطلاقا من 90 اعتمدت على المقاربة بالأهداف." تركز هذه المقاربات البيداغوجية على التعليم، والنظريات الضمنية هي الاتجاه السلوكي والاتجاه المعرفي. والمعلم مسؤول عن تعلّمات تلامذته، ويتم تقديم التعلّمات من البسيط إلى المعقد ويشترط في البداية التمكن من المفاهيم التي تعتبر ضرورية. ويتم إنجاز التعلّمات وفقا لبرنامج محدد جيدا. والتقييم تكويني، تحصيلي بهدف الحصول على الشهادة." [9]

2.2 مكتسبات المدرسة الجزائرية انطلاقا من القرن 21:

لقد ميز الألفية الثالثة عدة تغييرات على المدرسة الجزائرية، انطلاقا من المرسوم الرئاسي.[10] لتشكيل اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية. تبعها قرار[11] يتضمن إنشاء وتعيين اللجنة الوطنية للمناهج وتنظيمها وسيرها وتعيين أعضائها. ثم القانون[12] والأمر[13] المتعلقان بتنظيم التربية والتكوين. وأخيرا صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 2008/01/23.[14] وهو النص التشريعي الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية. ولكن لم إصلاح المدرسة الجزائرية؟ جاء الجواب من وزير التربية السابق " لأنها تواجه عدة تحديات كبرى... وهي تحديات داخلية وأخرى خارجية. فالتحديات الداخلية هي أنه ينبغي أن تترجم في المدرسة، التغيرات المؤسساتية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي حصلت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، رفع نوعية النظام التربوي و مواصلة ديمقراطية التعليم...أما الخارجية فهي تحدي العولمة الاقتصادية التي تتطلب كفاءات عالية، و تحدي المعلوماتية من أجل التحصيل المدرسي و تعلم استعمالها في مختلف قطاعات الحياة النشطة...أي جعله أكثر استعدادا للاستجابة لمقتضيات التنمية ضمن بيئة عالمية.[15] و سنستعرض الآن أهم هذه الإجراءات من مصادرها، و نعطيها القراءة السوسيولوجية لحاضر المجتمع الجزائري:

- **اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:**

إن هذا الإصلاح يعد الثاني من نوعه، بعد الإصلاح العميق الذي عرفته المدرسة الجزائرية في سنة 1976. غير أن الإصلاح الجديد تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالحاجات الاجتماعية الناجمة عن هذه التغيرات[16]. وقد نصت المادة 02 على المهام الخاصة بهذه اللجنة المتمثلة في " تكلف اللجنة على أسس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة، قصد إعداد تشخيص مؤهل وموضوعي ومفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، ودراسة إصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم.[17]

- **اللجنة الوطنية للمناهج:**

هي هيئة تقنية للدراسة و التنسيق و التوجيه في مجال البرامج التعليمية و المناهج، تتكفل في إطار مهامها بتقديم الآراء و الاقتراحات للوزير بخصوص كل قضية تتعلق بمناهج التعليم و لاسيما: التصور العام للتعليم، صياغة الأهداف العامة للتعليم انطلاقا من الغايات التربوية، إعداد مرجعية عامة للمناهج، تحديد ملامح الخروج للتلاميذ في نهاية كل مرحلة تعليمية، إعداد مذكرات منهجية و أدلة مرجعية تتعلق ببناء البرامج التعليمية لكل مادة...[18] و قد شرع في التفكير في إصلاح المناهج التعليمية انطلاقا من مبادئ مرجعية أساسية و في أبعادها المتعددة: بعدها الوطني، بعدها الديمقراطي و بعدها العالمي و

العصري." فالمنهاج في ظل الإصلاحات في الجزائر نوعي يراعي الهوية في ظل العولمة.[19] ومن أهم مستجدات المناهج: المقاربة بالكفاءات التي تجعل المتعلم في قلب الفعل التربوي، والتقويم والمعالجة التربوية أصبحت جزء من عملية التعليم والتعلم، وبالتالي الانتقال من المقاربة بالبرنامج إلى المقاربة بالمنهاج.

- **تعديل النصوص الأساسية المنظمة للتربية والتكوين:**

هو تعديل يخص بعض مواد الأمر رقم 76-35 وافق عليه رئيس الجمهورية بناء على الدستور، وبعد موافقة البرلمان، وخاصة المادة 02 التي جاء فيها " رسالة النظام التربوي في إطار المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري والتي هي الإسلام والعروبة والأمازيغية هي...بدون تغيير.[20] فقد كان التعديل الأساسي هو المتعلق بالبعد الثقافي الأمازيغي للجزائر جنبا إلى جنب مع الإسلام والعروبة. كما تم الإشارة أن التعليم مجاني في كل المستويات في المؤسسات التابعة للقطاع العام فقط، ويدرج تعليم تمازيغت لغة وطنية في نشاطات الإيقاظ و/أو كمادة في النظام التربوي. وهو التعديل الثاني، بينما يبقى النظام التربوي من اختصاص الدولة. وبالتالي فتح المجال للتعليم الخاص، فيمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أن ينشئ مؤسسة تعليمية بشرط أن يكون مؤهل ويحترم الأحكام المتعلقة بتطبيق البرامج الرسمية، ويخضع التلاميذ المسجلون فيها للامتحانات

والمسابقات التي تنظمها وزارة التربية الوطنية.

- **القانون التوجيهي للتربية الوطنية:**

يهدف هذا القانون التوجيهي إلى تحديد الأحكام الأساسية المطبقة على المنظومة التربوية الوطنية، من خلال تحديد أسس المدرسة الجزائرية، فبيّن غايات التربية، مهام المدرسة والمبادئ الأساسية للتربية الوطنية. فجاء في المادة 2: تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله

والتكيف معه والتأثير فيه، ومتفتح على الحضارة العالمية...[21] ومهام المدرسة محددة في إطار غايات التربية في التعليم والتنشئة الاجتماعية والتأهيل. أما المبادئ الأساسية للتربية الوطنية فهي تنطلق من التلميذ الذي يحتل مركز اهتمامات السياسة التربوية ولهذا تضمن الدولة الحق في التعليم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي...

- التحليل السوسيولوجي لمكتسبات المدرسة انطلاقا من بداية القرن 21:

المتتبع للتطور الذي شهدته الجزائر انطلاقا من بداية الألفية الثالثة، بعد استتباب الأمن ونجاح المصالحة الوطنية التي أخرجت الجزائر من عشرية سوداء كادت أن تحطم أركان الدولة الجزائرية، إلى جانب تحسن الوضع المالي للجزائر نتيجة ارتفاع مداخيل الجزائر من الجباية البترولية. أن الدولة الجزائرية منحت الاهتمام البالغ للمدرسة الجزائرية نتيجة المتغيرات العالمية الجديدة، التي اكتسحت الحدود بفعل تكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC). فكان لزاما عليها إعادة التفكير في صياغة مدرسة عصرية تتكيف مع هذا الفضاء الجديد.

فأوكلت المهمة للجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية لتشخيص وضع المدرسة الجزائرية حول ثلاث محاور كبرى هي: نوعية التأطير التربوي، تطوير العمل البيداغوجي وإعادة تنظيم المنظومة التربوية.

قدمت هذه اللجنة تقريرا مفصلا حول إنجازات واختلالات المنظومة التربوية منذ الاستقلال وحتى بداية القرن 21. وعلى أساسها تم اتخاذ الإجراءات التي تتعلق بتعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين حسب المستجدات الجديدة، وإنشاء اللجنة الوطنية للمناهج التي أوكلت لها مهمة صياغة مناهج وفق المقاربة البيداغوجية الجديدة، مقاربة بالكفاءات." وفكرة الكفاءة تم تبنيها في كل ربوع العالم الصناعي كمفهوم ناقل لتنمية البرامج الدراسية، لأنها تستجيب جيدا لرؤية حاجيات التكوين المقبلة (Carbonneau et Legendre ; 2002 .Tardif, 2006) ومفهوم الكفاءة هو موضوع العديد من التعاريف، إلا أنه يدور حول فكرة " معرفة التصرف المعقدة"، التي ترتكز على التعبئة والاستخدام الفعال لمجموعة من الموارد لعائلة من الوضعيات.[22] وعليه فهي تستهدف شخصية الفرد المتعلم. وبذلك ازداد الاهتمام باستراتيجيات التعلّم مع فكرة الكفاءة ...بهدف تعزيز استعمالها ونقلها. " إن فكرة النقل تقع في قلب الفعل التعليمي–التعلّمي. في الواقع، فإن الهدف النهائي للتعليم هو حمل التلاميذ على تنفيذ نقل للتعلّمات من مهمة إلى أخرى، من سنة دراسية إلى أخرى ومن المدرسة إلى المنزل و من المدرسة إلى العمل.[23]

إن صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية الذي حدد الرسالة الجديدة لمدرسة جزائرية، وبالتالي التأسيس لمرحلة جديدة، بعد تلك التي شهدتها في بداية ثمانينات القرن الماضي عندما تم تجسيد الأمر رقم 76-35 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين. إلا أن التساؤل يبقى أولا حول هوية أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وأعضاء اللجنة الوطنية للمناهج المكونين من شخصيات وطنية ومفتشون مركزيين وأكاديميون ومديرون ذوي خبرة وغيرهم، الذين لا نشكك في وطنيتهم. إلا أنهم من المفروض أن يكونوا من الخبراء في المجال البيداغوجي وعلماء في علم النفس المعرفي وذوو الاختصاص، فأمر المنظومة التربوية لا مجال فيه للعاطفة والخطأ. فهو بمثابة مشروع مجتمع. كما لا يمكن أن نستورد نموذج جاهز ونطبقه على مجتمع له خصوصياته وشخصيته وقيمه، وهذا ما تم الاعتراف به بعد سنوات من الإصلاحات، أن الإصلاحات باءت بالفشل باعتراف مفتش التربية الوطنية للبيداغوجيا للتكوين بالعربية عندما صرح قائلا " لكن ما نراه ميدانيا من نتائج في الامتحانات النهائية لم تكن في مستوى طموح الإصلاحات لأن الطموح يسعى إلى100 % و لا يقل عن 65% . وعليه طرح تساؤل إشكالية: أين الخلل؟ " [24]

وللإجابة عليها أجرى دراسة ميدانية حول" المقاربة الكفائية بين النظري والتطبيق" وكانت العينة 500 معلم وأستاذ حول واقع هذه المقاربة ميدانيا. ومن بين ما توصلت إليه أن:

- معوقات الأداء التعليمي والتعلّمي هي: قلة الوسائل، الاكتظاظ، كثافة الحجم الساعي، نظام الدوامين، عدم متابعة الأولياء، كثافة البرامج وعدم استقرارها، عدم وجود المعلم المتخصص في الابتدائي.
- اقتراح الحلول: تحسيس الأولياء، العودة إلى النظام التعليمي القديم، التركيز على التعليم القاعدي في الابتدائي وتبسيط المضامين، توفير الوسائل والمخابر، تكوين المعلمين في علم النفس والبيداغوجيا. هذه النتائج تدل على ابتعاد الميدان نسبيا عن توظيف بيداغوجيا المقاربة بالكفاءة، وعدم تحقيق الكفاءات ميدانيا.[25]

وبات الانتقال من الجيل الأول إلى الجيل الثاني أكثر من ضرورة؟ وتم الاستعانة بخبراء أجنبيين (فرنسيين) لتقديم المساعدة في صياغة الإصلاحات أو ما يعرف بـ: " إصلاح الإصلاحات". وأثار ذلك جدلا واسعا وضجة إعلامية وتحولت إلى قضية وطنية، حول هويتهم

ودورهم في هذا التحول الهام، وفتح النقاش حول هذه القضية ومستقبل المدرسة الجزائرية بمشاركة خبراء ومفتشون وأساتذة، وأجمع المشاركون على رفض الإجراءات السرية التي تقوم بها وزارة التربية. مشيرين إلى أن ما يحدث هو عملية فرنسة لا أكثر ولا أقل. وانتقدت الخبيرة " مليكة قريفو" الإصلاحات وقالت إن دور هؤلاء الخبراء الأجانب هو الحفاظ على التبعية الثقافية، كما ذكر المدير المركزي السابق للتعليم الأساسي بوزارة التربية الوطنية الدكتور " عبد القادر فضيل " وهو خبير في التربية قائلا " يريدون تهيئة جيل جديد متشبع بالقيم الفرنسية. وهذا هي فكرة إصلاح مناهج الجيل الأول بالجيل الثاني. [26] وهو" يشير إلى اتجاه التطور ويعلمنا أن في التطور الاجتماعي على المدى البعيد، الممتد على عدة أجيال، التغيرات في النسق الثقافي تشكل المرحلة الرئيسية للتطور الاجتماعي، لأنها هي الأولى في سلم الرّقابة، فالثقافة تمارس تأثيرا مسيطرا على النسق الاجتماعي وبقية الأنساق. وهنا يتم لعب المقابلة، فالتغيرات التي تحدث، لديها الفرصة لإصابة المجتمع في العمق ولفترة طويلة " [27]

أما ثانيا فهو التساؤل حول المقاربة النظرية التي تم اعتمادها وهي المقاربة بالكفاءات، فهل يمكن الانتقال من التصورات النظرية في مجال التربية والتعليم لبناء المناهج، وهي ما ينبغي أن يكون، إلى واقع المدرسة الجزائرية بكل اختلالاتها ونقائصها. بدون أن نوفر كل الوسائل المادية والبشرية لنجاح هذا التحول؟ وهل يمكن فرض تطور في مجال التربية بدون أن يقابله تطور مماثل في المجتمع الجزائري؟ وهو الطرف الأساسي الثاني في التنشئة الاجتماعية التي " تشير إلى الحركة المزدوجة التي من خلالها يكتسب المجتمع فاعلون قادرون على ضمان اندماجه، وأفراد فاعلون من المفروض أنهم قادرون على إنتاج فعل مستقل.[28] "

لقد لخص وزير التربية السابق بأن التغيير لا يتم في يوم واحد بل" هناك ثلاث مراحل رئيسية ليتمكن الفاعلون من جعل هذا التغيير فعليا في المدرسة الجزائرية:

1. المرحلة الأولى هي مرحلة التحسيس والإعلام.
2. المرحلة الثانية هي مرحلة تغيير التمثّلات.
3. المرحلة الثالثة هي مرحلة تغيير الممارسات.[29]

ولهذا فإن التحدي الفعلي هو في كيفية التحول من وضع قديم للمدرسة الجزائرية إلى وضع جديد، فالتغيير كعملية واحدة، تشمل مرحلة التشخيص لوضع المدرسة الجزائرية بنقاط قوتها وضعفها، ثم مرحلة التصميم والتخطيط الذي يأخذ الطابع الاستراتيجي، وأخيرا الانتقال إلى مرحلة التنفيذ لتحقيق الأهداف المسطرة. باحترام الأزمنة الثلاثة الضرورية لكل تغيير تنظيمي يحدث، كما طرحها ووصف نموذجها كيرت لوينLewin (1958). وهذا النموذج رغم أنه كلاسيكي إلا أنه موجود في معظم الأعمال المتعلقة بالتغيير. فـ:" معظم مقاربات إدارة التغيير تستند على خطوات زمنية ثلاث لـ: لوين Lewin " وفقًا لـ Lewin (1958) يجب أن تحتوي أي عملية تغيير تنظيمي على ثلاثة أزمنة:

1) تذويب العمليات التنظيمية، كعلامة على الانفتاح والإعداد والاستعداد للتغيير؛
2) تنفيذ التغيير؛
3) توحيد العمليات والهياكل و / أو النظم الجديدة في المنظمة (التجميد). تضمن هذه المراحل الثلاثة استعادة المنظمة توازنها بعد التغيير." [30]

– فماهو رد فعل المجتمع الجزائري بعد تبني هذه المقاربة في المدرسة الجزائرية؟

3. رد فعل المجتمع الجزائري لتجاوز القطيعة بينه وبين المقاربة التربوية الحالية؟

عندما تبنت المدرسة الجزائرية إثر الإصلاح التربوي الذي أُحدث بداية الموسم الدراسي 2004/2003 مقاربة جديدة في التعليم، كان تكيف ورد فعل المجتمع سلبي، وهذا مبرر على اعتبار أن المقاربة نوعية وتتطلب تحظير مسبق وهذا يطرح إشكالية التكوين وتكوين المكونين وفق خطة مدروسة بإحكام. وفتح النقاشات على نطاق واسع بمشاركة النخبة والمختصين، وكل فعاليات المجتمع الجزائري لإثراء النقاش وبثها في الإعلام وعقد الندوات في هذا الاتجاه. اتجهت غالبية الأسر إلى البحث عن نجاح أبنائهم بأي طريقة كانت. لما يشكله نسق التعليم من أهمية في تحديد مستقبل أبنائهم المهني. وفتح ذلك المجال للصراع والتوتر بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، الأسرة من جهة، المدرسة من جهة أخرى والمدرس من جهة ثالثة.

- فماهو واقع المدرسة الجزائرية في ظل هذه المتغيرات الجديدة؟

1.3 الدروس الخصوصية:

تعرف الدروس الخصوصية بأنها:" كل جهد تعليمي مكرر يحصل عليها الطالب منفردا أو في مجموعة نظير مقابل مادي يدفع للقائم به. "[31] كما تعرف بأنها " دروس إضافية خارج عن نطاق المقرر الرسمي، عادة ما يؤطرها أساتذة مختصين وغير مختصين. أحيانا أقوى في مختلف المواد العلمية والأدبية، وتنظم هذه الدروس بالبيوت إذا كان عدد الطلبة محددا أو بمحلات إذا كان العدد كبير.[32] فالدروس الخصوصية أصبحت ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب تهم الأسرة، المدرسة والمجتمع ككل. أما أسبابها فهي متنوعة، فمنها أسباب تعود للطالب، أسباب تعود لمدرس المادة، أسباب تعود للبيت والأسرة، أسباب تعود للمدرسة وأسباب تعود لوزارة التربية والتعليم ككثرة محتوى الكتاب المدرسي...[33]

- **احصائيات الدروس الخصوصية بالجزائر:**

أطلقت وزارة التربية الوطنية عمليات تحسيسية تتعلق بالدروس الخصوصية كظاهرة أخذت في الانتشار على نحو يدعو للقلق، حيث أنها لم تعد تعني تلاميذ أقسام الامتحانات فحسب، بل كل الأطوار التعليمية... مع ما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية بالنسبة للتلميذ وللمدرس، وبالنسبة للمؤسسة التعليمية والأسر.[34]

وتشير دراسة أنجزت من طرف مجموعة من الباحثين الجزائريين إلى أن67% من عينة تلاميذ خضعت لبحث واستطلاع رأي، يستفيدون من دروس خصوصية. ولفتت الدراسة الانتباه إلى أن أكثر من نصف التلاميذ الذين يتلقون دروسا خصوصية يشرف عليهم أساتذة مدرستهم، في حين يابع البقية دروسهم الخصوصية عند أساتذة من خارج المدرسة .وتوصلت الدراسة إلى أن 81%من التلاميذ يقصدون هذه الدروس لعدم استيعابهم للدروس المقدمة في القسم بشكل جيد ومن بين النقاط التي خلص إليها البحث، أن "المدرسة لا تؤدي دورها بالشكل الذي يضمن استيعاب التلاميذ، بفعل الاكتظاظ وصعوبة المتابعة في القسم[35]."

- **التحليل السوسيولوجي لظاهرة الدروس الخصوصية:**

يرجع الباحث في علم الاجتماع، رشيد بن يامين، أن انتشار الدروس الخصوصية مرتبط "بتخبط وتغيير المناهج التربوية، منذ بداية سنة 2000، إلى جانب عدم وجود وقت كاف لتحضير الأساتذة وتكوينهم. هذا الوضع، حد من قدرة الأساتذة على التكيف وفهم سبب اضطرار التلميذ إلى البحث عن بدائل أخرى. ويحمل الأسرة مسؤولية ما يحصل، حسبه، معتبرها أنها "تخلت عن دورها وعوضته بفاعلين آخرين."

أما تحليلنا السوسيولوجي لهذه الظاهرة، فهو أن الدروس الخصوصية التي انتشرت بشكل غير مسبوق انطلاقا من الألفية الثالثة وتم التأسيس لها في المجتمع الجزائري، ولو بصفة غير رسمية والجميع يلجأ إليها بغض النظر عن مستواهم الطبقي أو المادي، ولم تعد تثير الاستغراب. لها عدة تفسيرات.

أولا: أهمية نسق التعليم (المدرسة) في المجتمع الجزائري لما يشكله هذا النسق من مصداقية في مؤسسات الدولة الرسمية، باعتبار أن التوظيف في هذه المؤسسات العامة وحتى الخاصة منها، لا يتم إلا بإثبات المستوى التعليمي عن طريق شهادة التخرج التي يحملها طالب الوظيفة. ولهذا يتسارع الأولياء للحصول على النتائج الجيدة لأبنائهم فلم يعد للنجاح في امتحانات التخرج قيمة، إلا إذا كانت بمعدلات مرتفعة تمكنهم من اختيار التخصص المناسب الذي سيوفر لهم منصب شغل مستقر، يغنيهم عن التبعية لآبائهم مستقبلا.

ثانيا: التطور في المعارف والاكتشافات العلمية بشكل غير مسبوق، جعل المناهج والبرامج الدراسية تزداد حشوا بالمعلومات. مما يصعب على التلاميذ الاستيعاب والفهم. ويضطر الأولياء إلى الاستعانة بهذه الدروس الخصوصية لتحسين مستوى أبنائهم الدراسي.

ثالثا: المقاربة الجديدة التي صيغت بها المناهج وهي المقاربة بالكفاءات، واعتماد البرامج والكتب الدراسية في هذه الرؤية على الوضعيات التعلّمية، وهي طريقة يتم فيها تناول الأنشطة بطريقة غير مباشرة وأهدافها ذات مستوى ذهني معقد، وتتأسس على بنية من المعارف المدمجة للمجالات المعرفية، الوجدانية والحس–حركية وتعلمها مدمج. وتتطلب مستوى عالي لتناولها. وهو مستوى التحليل والتركيب والابتكار، وهي القدرات التي لا تمتلكها معظم الأسر الجزائرية المحدودة المعرفة البيداغوجية. حتى ولو أنها أسر ذات مستوى تعليمي مرتفع. بل وأكثر من ذلك، فقد بينت الكثير من الدراسات الميدانية الأكاديمية في الجزائر حول تناول هذه المقاربة، أن المعلمين والأساتذة لم يستطيعوا التكيف معها عندما أدخلت في المناهج الجديدة ابتداء من السنة الدراسية 2004/2003، عند الشروع في تطبيق الإصلاحات في المنظومة التربوية.

2.3 المدارس الخاصة:

جاء في المادة 18 من القانون التوجيهي 08–04 " تعتمد التربية الوطنية على القطاع العمومي. غير أنه، يمكن فتح المجال للأشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاضعة للقانون الخاص، لإنشاء مؤسسات خاصة للتربية والتعليم، تطبيقا لهذا القانون وللأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول"[36] إلا أن الأهداف والبرامج التعليمية هي الإطار المرجعي الرسمي والإلزامي لجميع النشاطات البيداغوجية لهذه المدارس الخاصة. وقد حدد الفصل الخامس من هذا القانون من المادة 57 إلى المادة 65 كل الأحكام المتعلقة بمؤسسات التربية والتعليم الخاصة، وأهمها: منح الاعتماد من طرف وزير التربية الوطنية، الجنسية الجزائرية لمدير المؤسسة الخاصة، اللغة العربية هي لغة التعليم، تطبيق برامج التعليم الرسمية...كما يمارس الوزير المكلف بالتربية الوطنية الرقابة البيداغوجية والإدارية على المؤسسات الخاصة.

لا يتمدرس اليوم بـ: 260 مدرسة خاصة المعتمدة بالجزائر سوى 60000 تلميذ في كل الأطوار، أي أن عددهم لا يصل حتى 1% (0.6%) من مجمل المتمدرسين البالغ عددهم هذا العام حوالي 9 ملايين تلميذ. فتضاعف عدد التلاميذ المتمدرسون في المدارس الخاصة منذ صدور المرسوم المؤطر لنشاطها – من 13000 خلال الموسم الدراسي 2005-2006، إلى أن بلغ 26000 في 2009-2010 ثم 60000 بالنسبة للموسم 2018/2017. ولا يعود هذا لصغر حجم السوق الجزائرية أو قلة عدد الميسورين من الجزائريين وإنما لضعف القطاع الخاص في استقطاب المتمدرسين. فالأسعار المطبقة تبقى في متناول الطبقة المتوسطة...إلا فيما تعلق بالمدرسة الفرنسية التي لا تخضع للقانون الجزائري. ولا تتوفر على

عدد كبير من المقاعد البيداغوجية. وتعد سنة 2005 أول سنة عادية للتعليم الخاص في الجزائر رغم أن ما حدث خلالها

من اضطراب أثار حفيظة الكثير من الأولياء الميسورين... ورسخ فكرة عدم قدرة الخواص على تسيير المؤسسات التعليمية.[37]

- **التحليل السوسيولوجي لوضعية المدرسة الخاصة بالجزائر**

خضع دفتر أعباء المدرسة الخاصة إلى نفس القوانين المطبقة على المدرسة العمومية، وألزمها بتطبيق نفس البرامج والمناهج التعليمية وأكد على إجبارية استعمال اللغة العربية في التدريس. وهي تعتبر نقطة الخلاف الرئيسية بين فئتين من المجتمع جعلت من المدرسة حلبة صراع إيديولوجي. وبعد صدور هذا القانون تم حل كل المدارس الخاصة التي كانت تعمل خارج هذا الإطار، وتستعمل اللغة الفرنسية في التدريس. فكان الدخول المدرسي 2005 /2006 صعب جدا على المدارس الخاصة، وتم في صمت.[38] وهي في الحقيقة من مخلفات الاستعمار الفرنسي للجزائر كما ذكر السوسيولوجي الجزائري " جمال غريد Djamel Guerid " إنه العنف الاحتلالي... واستمر ذلك بعد الاستقلال، فكل شيء تم في العنف وبالعنف. هذه الانقسامات أخذت في العشريتين الأخيرتين حجما غير مسبوق، والفجوة لا تتوقف عن التوسع بين البلد الرسمي والبلد

الواقعي، الأغنياء والفقراء المدن والأرياف الشمال والجنوب، المعربين والأمازيغ، والانقسام الأكثر عمقا والأكثر ثقلا بنتائجه هو الذي يرتب الجزائريين إلى مجموعتين متجانستين ثقافيا: الأولى تسجل في الثقافة العربية الإسلامية التي ترفض كل مبادرة.

الثانية تعمل داخل النظام الغربي من قيم ومعايير. في الجزائر هما مجتمعان مختلفان ينتميان إلى ثقافتين مختلفتين، وجها لوجه،

وكل منهما بواسطة نخبته تسعى جاهدة للجلوس مهيمنة على المجموع الاجتماعي بكليته."[39]

وفي بعض الأحيان يلجأ الأولياء إلى المدارس الخاصة فقط قصد ضمان إنجاح أبنائهم والمرور من سنة إلى أخرى حتى وإن كانوا غير مؤهلين لذلك. فالمكانة الاجتماعية يلعب فيها المستوى الدراسي والثقافي الدور الأكبر، ولا يمكن شراؤها بالأموال. ورغم كل ذلك تبقى نسبة التمدرس قليلة جدا بالنسبة للعدد الهائل من التلاميذ في القطاع العام. ولا تشكل هذه المدارس أي خطر بالنظر للإطار الذي تتحرك فيه. والرقابة التي تخضع لها تحت وصاية وزير التربية الوطنية. كما أن الدولة الجزائرية بإمكانياتها المادية والبشرية الضخمة لم تدخر جهدا في توفير كل الشروط المناسبة لإنجاح العملية التعليمية التعلّمية

في المؤسسات المدرسية العامة، بحسب الإحصائيات التي تناولناها في الجزء الأول من هذه المداخلة.

4. خاتمة:

لا شك أن التغيير الاجتماعي وخاصة في نسقه الفرعي التربوي بمكوناته المادية والبشرية، يعتبر من ركائز التنشئة الاجتماعية، لا يتم بدون المجتمع الفعلي الذي تتحمل فيه الأسرة الجانب الأكبر من المسؤولية لنجاح العملية التربوية في كليتها. وإنتاج جيل سوي قادر على حمل مشعل تطور وطنه ومجتمعه نحو مستقبل أفضل، في ظل تنافسية عالمية شرسة زالت معها الحدود المادية والمعنوية. واخترق معها الزمان والمكان فأصبحت حاضرا معاشا في البيت والمدرسة والشارع ومكان العمل.

إن جدلية التأسيس لوضع تربوي جديد بين المقاربة النظرية المعاصرة المبنية على فكرة الكفاءة، والواقع المدرسي التقليدي للمجتمع الجزائري. يجعلنا نفكر مليا في كيفية التحول والتكيف مع الموجة العالمية الجديدة بعيدا عن التخلي عن هويتنا وثقافتنا الغائرة في الماضي بجذورها الأمازيغية وأصالتها العربية الإسلامية.

إن مثل هذا التحول الاستراتيجي لا يتم بين عشية وضحاها، فهو يحتاج إلى يد أمينة وخبيرة بتحديات الوضع الراهن، وإرادة سياسية. من خلال تشخيص الوضع الفعلي للمدرسة الجزائرية بكل فاعليها وبتوفير كل الإمكانيات اللازمة، تصميم الخطط وفق أهداف استراتيجية واضحة بكل عملياتها الأساسية وميكانزماتها على أسس علمية، وتوفير كل الوسائل المادية والبشرية لنجاحها. وأخيرا تنفيذ العمليات وفق الخطط المرسومة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، أي باحترام الأزمنة الثلاثة للتحول من وضع قديم إلى وضع جديد مأمول. بهذه الطريقة يتم التأسيس السوسيولوجي تربويا لمجتمع جزائري معاصر متميز بشخصيته الأصيلة وفق أسس صحيحة، من خلال تبني التوصيات التالية:

- أهمية تبني المقاربة النظرية التربوية المعاصرة، من كل الفاعلين الاجتماعيين لإحداث التحول النوعي من مدرسة كمية بمكتسباتها الضخمة، إلى مدرسة نوعية واقعية ملموسة كسلوك اجتماعي.
- أهمية إعادة فتح النقاشات العلمية بمشاركة كل الفاعلين الاجتماعيين المختصين، لتشخيص وضع المدرسة الجزائرية بعد الإصلاحات بنقاط قوتها وضعفها. واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- دور الإعلام المحوري في قلب الحدث التربوي، من خلال متابعة المدرسة الجزائرية في كل محطاتها. ونشر الوعي بأهميتها النسقية من خلال المنتديات التي تنظمها دوريا.
- أهمية تفعيل الدور الأكاديمي للجامعات الجزائرية من خلال الدراسات الميدانية والتطبيقية، حول كل ما يتعلق بالتعليم والمدرسة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وكهيئة مختصة في التربية والتعليم بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي ووزارة التربية الوطنية.
- تفعيل شراكة فعلية بين كل الفاعلين الاجتماعيين كشركاء في بناء مدرسة قوية، بما فيهم النقابات المستقلة. والعمل على تذويب التوتر المستمر بينهما. وتوعية الجميع بالمسؤولية التاريخية نحو أبنائنا المتمدرسين باعتبارهم المحدد الأول لمستقبل المجتمع الجزائري.

5.الأشكال والرسومات البيانية :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين إحصائيات التأطير سنة أولى ابتدائي 63/62	06
02	يبين أعداد التلاميذ والأساتذة والمدارس في الفترة 2002/1962	07

قائمة المراجع:

- أحمد بن محمد بونوة، المقاربة بالكفاءات بين النظري والتطبيقي، شبكة الألوكة، 2014، www.alukahNet.

- بوبكر بن بوزيد، المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية، برنامج دعم منظمة اليونسكو لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية (PAR)، برنامج ممول من طرف الحكومة اليابنية، بدون تاريخ.
- السعيد العربي يوسف، الدروس الخصوصية – المشكلة والعلاج–، شبكة الألوكة، www.alukah.Net
- عبد القادر فضيل، المدرسة الجزائرية حقائق وإشكالات، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009.
- علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، علم الاجتماع المدرسي، كلية التربية، جامعة الكويت، watfa.net، ط1، 2003.
- الطاهر زرهوني، وضعية التعليم في الجزائر أثناء السنة الأولى من الاستقلال: التحدي الكبير، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2005.
- مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، إصلاح المنظومة التربوية–النصوص التنظيمية–المديرية الفرعية للتوثيق، مكتب النشر، ط2، 2009.

– المجلات العلمية

- حسن محمد صديق، ظاهرة الدروس الخصوصية، مجلة اللجنة الوطنية القطرية للتربية والعلوم، العدد 120، 1997.

– القوانين والمراسيم

- أمر رقم 76–35 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 16 أبريل سنة 1976 يتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33.
- المرسوم الرئاسي رقم 2000.102 مؤرخ في 09 مايو 2000، يتضمن تعيين إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.
- قرار مؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للمناهج وتنظيمها وسيرها.
- الأمر رقم 03–09 المؤرخ في 2003/08/13 يعدل ويتمم الأمر رقم 76–35 المؤرخ في 1976/04/16 المتضمن تنظيم التربية والتكوين.
- قانون 08–04 مؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير سنة 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 04.

– مواقع الأنترنت

- موقع الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، www.onaea.edu.dz ، تاريخ الاطلاع: 2019/10/14.
- وزارة التربية الوطنية، http://www.education.gov.dz، تاريخ الاطلاع 13 10 2019.
- حمزة عتبي، الدروس الخصوصية في الجزائر. استثناء صار قاعدة، أصوات مغاربية، تاريخ الاطلاع: 2019/10/16. www.maghrebvoices.com
- عديلة ربيب، المدارس الخاصة تكافح من أجل الوجود، الجزائر،2017، https://correspondents.org تاريخ الاطلاع 2019/10/14.
- نشيدة قوادري، نادية سليماني (2016/04/27.)، أوقفوا الحرب على الهوية. إصلاحات الجيل الثاني مجرد خرافة، الشروق أون لاين، تاريخ الاطلاع: 2019/10/17. www.echoroukonline.com

– المراجع الأجنبية

- sous- direction des statistiques, ministère de l'éducation national. http://www.education.gov.dz.
- Gauthier Clermont, Steve Bissonnette, Mario Richard. "Passez du paradigme d'enseignement au paradigme d'apprentissage. Les effets néfastes d'un slogan". *Les Actes de la recherche*, 7. 13 (2008) : 239-271.
- Christian bégin, Les stratégies d'apprentissage : un cadre de référence simplifié Érudit/Revues/ Revue des sciences de l'éducation, volume 34, n°1,2008.
- Steve Bissonnette et Mario Richard, Les trois phases du processus d'apprentissage, www.formapex.com,
- François Dubet, Danilo Martuccelli, Théories de la socialisation et définitions sociologiques de l'école ,In: Revue française de sociologie, 1996.
- Djamel Guerid, l'exception algérienne- la modernisation à l'épreuve de la société, Casbah éditions, Alger, 2007, pp 21.26.

- Guy Rocher (1972), Talcott Parsons et la sociologie américain , Paris : les presses universitaires de France , édition électronique.
- Selmin Nurcan, et al, "Une méthode pour la définition de l'impact organisationnel du changement", Centre de Recherche en Informatique, Université Paris 1 - Panthéon – Sorbonne 90, rue de Tolbiac 75634 Paris Cedex 13{nurcan, rolland}, p 4, @univ-paris1.fr .

7 . **هوامش:**

1) عبد القادر فضيل، المدرسة الجزائرية حقائق وإشكالات، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009، ص27

2) موقع الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، www.onaea.edu.dz

3) علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، علم الاجتماع المدرسي، كلية التربية، جامعة الكويت، watfa.net، ط1، 2003، ص 8.

4) علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 17/16.

5) محمد الطاهر زرهوني، وضعية التعليم في الجزائر أثناء السنة الأولى من الاستقلال: التحدي الكبير، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ماي، 2005، ص 12.

6) محمد الطاهر زرهوني، مرجع سبق ذكره، ص 15.

7) أمر رقم 76-35 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 16 أبريل سنة 1976 يتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، ص 534.

8) sous- direction des statistiques, ministère de l'éducation national.
http://www.education.gov.dz ,2019/10/11 تاريخ الاطلاع:

9) Gauthier Clermont, Steve Bissonnette, Mario Richard, "Passez du paradigme d'enseignement au paradigme d'apprentissage. Les effets néfastes d'un slogan". Les Actes de la recherche, 7. 13 (2008) : 239-271., p 249.

10) المرسوم الرئاسي رقم 2000.102 مؤرخ في 09 مايو 2000، يتضمن تعيين إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

11) قرار مؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للمناهج وتنظيمها وسيرها.

12) قانون رقم 03. 14 مؤرخ في 25 أكتوبر 2003، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-09 المؤرخ في 08/13 /2003 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 1976/04/16 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين.

13) الأمر رقم 03-09 المؤرخ في 2003/08/13 يعدل ويتمم الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 1976/04/16 المتضمن تنظيم التربية والتكوين.

14) قانون 08-04 مؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير سنة 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 04، ص 7.

15) بوبكر بن بوزيد، المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية، برنامج دعم منظمة اليونسكو لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية (PARE)، برنامج ممول من طرف الحكومة اليابنية، ص ص 7/6. (بتصرف).

16) مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، إصلاح المنظومة التربوية-النصوص التنظيمية-المديرية الفرعية للتوثيق، مكتب النشر، ط2، 2009، ص 3.

17) مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، مرجع سبق ذكره، ص 12.

18) مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، مرجع سبق ذكره، ص 18.

19) أحمد بن محمد بونوة، المقاربة بالكفاءات بين النظري والتطبيقي، شبكة الألوكة، www.aluka.Net، 2014، ص 14.

20) مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، مرجع سبق ذكره، ص 55.

21) قانون 08-04، مرجع سبق ذكره، ص 8.

22) Christian bégin, Les stratégies d'apprentissage : un cadre de référence simplifié 1, Érudit/Revues/ Revue des sciences de l'éducation, volume 34, n° 2008, p 47.

23) Steve Bissonnette et Mario Richard, Les trois phases du processus d'apprentissage, www.formapex.com, p 8.

24) أحمد بن محمد بونوة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

25) أحمد بن محمد بونوة، مرجع سبق ذكره، ص ص 63/49.

26) نشيدة قوادري، نادية سليماني (2016/04/27.)، أوقفوا الحرب على الهوية. إصلاحات الجيل الثاني مجرد خرافة، الشروق أون لاين، تاريخ الاطلاع: 2019/10/17. www.echoroukonline.com

27) Guy Rocher (1972) , Talcott Parsons et la sociologie américain , Paris : les presses universitaires de France , édition électronique, p.80.

28) François Dubet, Danilo Martuccelli, Théories de la socialisation et définitions sociologiques de l'école, In : Revue française de sociologie, 1996, p 511.

29) بوبكر بن بوزيد، مرجع سابق، ص 9.

30) Selmin Nurcan, et al, "Une méthode pour la définition de l'impact organisationnel du changement", Centre de Recherche en Informatique, Université Paris 1 - Panthéon – Sorbonne 90, rue de Tolbiac 75634 Paris Cedex 13{nurcan, rolland}, p 4, @univ-paris1.fr .

31) السعيد العربي يوسف، الدروس الخصوصية – المشكلة والعلاج، شبكة الألوكة www.alukah.net، ص 5.

32) حسن محمد صديق، ظاهرة الدروس الخصوصية، مجلة اللجنة الوطنية القطرية للتربية والعلوم، العدد 120، 1997، ص 26.

33) م السعيد العربي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 8/ 10.

34) وزارة التربية الوطنية، http://www.education.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2019/10/13.

35) حمزة عتبي، الدروس الخصوصية في الجزائر.. استثناء صار قاعدة، أصوات مغاربية، https://www.maghrebvoices.com/a/411008.html تاريخ الاطلاع: 2019/10/16.

36) القانون رقم 08-04، مرجع سبق ذكره، ص 10.

37) عديلة رييب (2017)، المدارس الخاصة تكافح من أجل الوجود، الجزائر. correspondents.org. تاريخ الاطلاع: 2019/10/14. https://correspondents.org .

38) عديلة رييب، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 2019/10/14

39) Djamel Guerid, l'exception algérienne- la modernisation à l'épreuve de la société, Casbah éditions, Alger, 2007, pp 21.26.